: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i40.471

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

"التشريعات الكويتية بعد عام 2020: مسار الإصلاح السياسي وآفاقه المستقبلية"

" Kuwaiti Legislation After 2020: The Path of Political Reform and Its Future Prospects"

Tammam Ali Karji Ahmed
Dr. Adnan Abdul Ameer Mahdi Al-Zubaidi
Tikrit University - College of Political Sciences[a]

الباحث تمام علي كرجي احمد* [a]
أ.م.د عدنان عبد الأمير مهدي الزبيدي
جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 30 Jun.2025
-Received in revised form 10 Jul.2025
-- Accepted 23 Aug. 2025
- Final Proofreading 18 Aug. 2025
- Available online:30. Sep. 2025

Keywords:
- Political reform
- legislation
- democratic sustainability
- Kuwaiti National Assembly

©2025. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: This study examines the role of the Kuwaiti National Assembly in advancing political reform after 2020, focusing on the enacted legislation and its impact on enhancing public participation and maintaining a balance of powers. The findings indicate that the Assembly contributed through legislation and oversight to support reform; however, its effectiveness remained limited due to tensions between the executive and legislative authorities, socio-tribal influences, and weak civil society institutions. Laws addressing corruption media regulation, and protection against domestic violence represented significant steps toward promoting transparency and expanding public freedoms, despite ongoing political, social, and economic challenges. The study concludes that the future of political reform in Kuwait depends on three possible scenarios: progressive institutional reforms, political stagnation, or continuation of the status quo. Strengthening the Assembly's authority and activating civil society institutions are essential for ensuring democratic sustainability, political stability, and long-term development.

*Corresponding Author: Tammam Ali Karji Ahmed,Email: ta230009ppo@st.tu.edu.iq, Tel:xxx
Affiliation: Tikrit University / College of Political Science.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 30 حزيران 2025
-الاستلام بعد التنقيح 10 تموز 2025
- التدقيق اللغوي 18 أب 2025
- القبول: 23 أب 2025
- النشر المباشر: 30 أيلول 2025

الكلمات المفتاحية :
-الإصلاح السياسي
- التشريعات
- **الاستدامة الديمقراطية**
- **مجلس الأمة الكويت**

الخلاصة: يستعرض هذا البحث دور مجلس الأمة الكويتي في دفع مسار الإصلاح السياسي بعد عام 2020 مع التركيز على التشريعات الصادرة ودورها في تعزيز المشاركة الشعبية وتحقيق التوازن بين السلطات، وتشير النتائج إلى أن المجلس أسهم عبر التشريعات وممارسة الرقابة في دعم الإصلاح إلا أن فعاليته ظلت محدودة بسبب التوترات بين السلطتين، العوامل القبلية والاجتماعية، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، وقد شكلت قوانين مكافحة الفساد، وتعديل قوانين الإعلام، والحماية من العنف الأسري خطوات مهمة نحو ترسيخ الشفافية وتوسيع الحريات العامة، رغم استمرار التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتخلص الدراسة إلى أن مستقبل الإصلاح السياسي في الكويت مرهون بالتقدم الإصلاحي، التراجع السياسي، أو استمرار الوضع الراهن، مع ضرورة تعزيز صلاحيات المجلس وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

المقدمة

شهد النظام السياسي في الكويت، الممزوج بين النظام الأميري والديمقراطية البرلمانية، تطورات هامة منذ دستور 1962م لعب مجلس الأمة دوراً محورياً في التعبير عن إرادة الشعب وتحقيق المشاركة السياسية رغم التحديات تبرز أهمية المجلس كأداة للإصلاح السياسي، خاصة بعد 2020م والتغيرات المحلية والإقليمية والدولية أصبح الإصلاح السياسي مطلباً شعبياً ملحاً في الكويت، يتزايد مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور المؤسسة التشريعية بعد 2020م وكيفية تطويرها لتحقيق الإصلاح يتطلب الإصلاح السياسي تفاعلاً بين مؤسسات الدولة، وعلى رأسها البرلمان، وإرادة سياسية قوية ودعم شعبي يركز البحث على مجلس الأمة كونه المؤسسة القادرة على دفع عجلة الإصلاح السياسي في الكويت مستقبلاً، من المتوقع أن يشهد مسار الإصلاح السياسي في الكويت تطورات متعددة من الضروري تعزيز دور مجلس الأمة وتمكينه من ممارسة صلاحياته الرقابية والتشريعية بشكل فعّال كما يتطلب الأمر بناء توافق وطني حول أولويات الإصلاح، بما يضمن مشاركة أوسع من مختلف فئات المجتمع.

أولا: اهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا الدراسة من كونه يسلط الضوء على دور المؤسسة التشريعية في عملية الإصلاح السياسي، بما يحقق توازنًا بين السلطات ويضمن مشاركة شعبية أوسع في صنع القرار وهو ما قد يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي في الكويت.

ثالثا: إشكالية الدراسة

على الرغم من الإصلاحات السياسية التي تبنّاها البرلمان الكويتي بعد عام 2020، إلا أنّ هذه الإصلاحات لم تحقق الأهداف المنشودة في تعزيز المسار الديمقراطي وتفعيل المشاركة السياسية ومن هنا تبرز الإشكالية الرئيسة لهذا البحث في التساؤل:

إلى أي مدى استطاعت المؤسسة التشريعية في الكويت أن تلعب دورًا فعّالًا في دفع عجلة الإصلاح السياسي بعد عام 2020، وكيف يمكن لها أن تتحول إلى محرك رئيسي للإصلاح في ظل النظام السياسي القائم؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. ما طبيعة الإصلاحات السياسية التي شهدتها الكويت بعد عام 2020؟
2. ما أبرز التحديات التي واجهت تطبيق وتنفيذ هذه الإصلاحات؟
3. ما السيناريوهات المحتملة لمستقبل الإصلاح السياسي في الكويت؟

رابعا: فرضَّية الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضية القائلة بأن " للمؤسسة التشريعية في الكويت بعد عام 2020 دوراً مهماً في دعم الإصلاح السياسي من خلال إقرار التشريعات وتعزيز الرقابة على السلطة التنفيذية إلا أن تأثيرها محدود بسبب التحديات السياسية الداخلية والتوترات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مما يعيق تحقيق إصلاحات سياسية شاملة.

خامسا: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقديم رؤية شاملة لدور المؤسسة التشريعية في الكويت في عملية الإصلاح السياسي بعد عام 2020. وقد شمل ذلك تحليل الأداء البرلماني وأثره على تعزيز الإصلاحات من خلال التشريعات والقوانين التي تم تمريرها، وتقييم المبادرات البرلمانية التي هدفت إلى تعزيز المشاركة السياسية وتوسيع نطاق الحريات المدنية. كما تم توظيف هذا المنهج لبيان أداء مجلس الأمة ودوره في الإصلاح السياسي، واستقراء ملامح الإصلاح المستقبلية وتحليل الاتجاهات المحتملة لتطور النظام السياسي وأداء المجلس، بناءً على المعطيات الحالية والسابقة تقديم صورة متكاملة حول قدرة البرلمان على دعم مسار الإصلاح السياسي واستشراف ملامح تطوره المستقبلية.

المطلب الأول: القوانين والتشريعات ومسار الإصلاح

شهدت التشريعات الكويتية تطورات ملحوظة بعد عام 2020، متأثرة بتحديات جائحة كوفيد-19 تركزت الجهود على إصدار قوانين طارئة لحماية الصحة العامة، دعم الاقتصاد، وتنظيم التعاملات الإلكترونية. برزت أهمية التشريعات الرقمية وقضايا البيئة والاستدامة ضمن الأجندة التشريعية بين عامي 2020 و2023، لعب مجلس الأمة الكويتي دورًا بارزًا في تمرير قوانين تعكس توجهات إصلاحية لمواجهة التحديات السياسية والاجتماعية في عام 2020، شهد مجلس الأمة الكويتي العديد من الأحداث المهمة، بما في ذلك الموافقة على عدة مشروعات وقوانين، ومن أهم تلك الأحداث الخاصة بالمجلس خلال عام2020 وما بعدها كما يأتي:

1. إلغاء المادة (153) من قانون الجزاء الكويتي

يُعد هذا الإلغاء من أبرز خطوات الإصلاح التشريعي في الكويت، إذ أنهى أحد مظاهر التمييز القانوني ضد المرأة في ما يُعرف بـ"جرائم الشرف"، حيث كانت المادة السابقة تمنح أعذاراً مخففة للقاتل إذا ارتكب جريمته بدافع الشرف، وجاء الإلغاء ليؤكد مبدأ المساواة الكاملة أمام القانون ويكرّس سيادة القانون باعتبار جميع المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات دون استثناء، كما يعكس هذا التوجه إرادة سياسية حقيقية نحو تعزيز العدالة الاجتماعية ومواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مما يشكل خطوة نوعية في مسار الإصلاح الديمقراطي وترسيخ دولة القانون في الكويت[1]

2. قانون هيئة مكافحة الفساد (المرسوم-القانون رقم 69 لسنة 2025):

يُعد هذا القانون أحد أبرز التشريعات الإصلاحية التي عززت الشفافية والمساءلة في الكويت، إذ جاء لتطوير الإطار القانوني لقانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، فقد وسع التعديل نطاق الفئات الخاضعة للإفصاح المالي لتشمل القيادات في الجمعيات المدنية والخيرية، وأتاح تقديم التصاريح إلكترونياً باستخدام التوقيعات الرقمية المعتمدة، كما منح الهيئة صلاحيات أوسع في التحقيق واستدعاء المسؤولين، مع تعزيز حماية المبلغين عن الفساد وضمان سرية هويتهم، يعكس هذا التعديل توجهاً

[1] Tarik M. Yousef and Robert P. Beschel Jr., "Reforms in Kuwait: Can the New Prime Minister Achieve Them?," Middle East Council on Global Affairs, https://linksshortcut.com/wFSIR January 31, 2024, accessed October.

إصلاحياً جاداً نحو بناء بيئة مؤسسية قائمة على النزاهة والشفافية، وتقوية منظومة الحكم الرشيد بوصفها ركيزة من ركائز الديمقراطية الدستورية في الكويت[1]

3. حق الاطلاع على المعلومات

في 5 أغسطس 2020، وافق المجلس على تعديل بعض أحكام القانون رقم 2 لسنة 2016 بشأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد، بما يشمل الكشف عن الذمة المالية وتنظيم حق الاطلاع على المعلومات، جاء ذلك بعد التصويت في المداولة الثانية، حيث وافق 44 عضواً ورفض 11 من أصل 55 عضواً، يهدف التعديل إلى تعزيز الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية من خلال تنظيم حرية تداول المعلومات؛ مما يسهم في تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال الدولة ومواردها. [2] يضمن القانون حق الأفراد في الوصول إلى المعلومات مع إلزام الجهات بتسهيل ذلك، تنظيم البيانات، ونشر دليل إلكتروني خلال ثلاث سنوات يحمي القانون معلومات حساسة تتعلق بالمصلحة العامة ويوفر آلية للتظلم، مع تحديد العقوبات وتكليف النيابة بالتحقيق [3].

4. المطبوعات والنشر

يُعد تعديل قانون المطبوعات والنشر في 19 أغسطس 2020 خطوة إصلاحية مهمة نحو تعزيز حرية التعبير والممارسة الديمقراطية في الكويت. فقد تم رفع الرقابة المسبقة على المطبوعات المستوردة، حيث أصبح الاكتفاء بإشعار من المستورد كافياً لتوضيح بيانات المطبوع، مما يقلل تدخل الدولة المباشر في الرقابة على المعلومات ويعزز الشفافية والحرية الإعلامية، كما شهد القانون تشديدًا على المواد التي تحظر الخدش بالآداب العامة أو التحريض على مخالفة القوانين، بما يوازن بين حرية التعبير وحماية النظام العام، مع إدراج مادة تمنع نشر ما يثير الفتن الطائفية أو العنصرية أو يحرض على العنف، ما يدعم الاستقرار السياسي والاجتماعي. وتُظهر نسبة التأييد الكبيرة من أعضاء مجلس الأمة (40 صوتًا مقابل 9 معارضين) التوافق البرلماني على الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز الديمقراطية، وترسيخ مبدأ المساءلة والحرية ضمن إطار القانون[4].

5. تعديل قانون الاحتياطات الصحية رقم 8 لسنة 1969 (المادة 17 – مارس 2020):

يشكل تعديل المادة 17 من قانون الاحتياطات الصحية خطوة إصلاحية هامة ضمن جهود الكويت لتعزيز المساءلة والرقابة في مواجهة الأزمات الصحية الاستثنائية، مثل تفشي الأمراض السارية. فقد أقر مجلس الأمة

---

[1] Kuwait Amends Anti-Corruption Law to Expand Scope and Modernize Oversight," The Times Kuwait, https://timeskuwait.com/kuwait-amends-anti-corruption-law-to-expand-scope-and-modernize-oversight/ , March 2025, accessed October 10, 2025

[2] اعمال مجلس الامة الكويتي، الفصل التشريعي الخامس عشر، الأمانة العامة، 2020، ص55.

[3] المصدر نفسه، ص56.

[4] المصدر نفسه، ص57.

التعديل بأغلبية ساحقة (56 صوتًا من أصل 57)، حيث عزز العقوبات ضد من ينقل العدوى عمدًا لتصل إلى السجن 10 سنوات وغرامة 30 ألف دينار، كما فرض عقوبات مخففة على المخالفات المتعلقة بالتدابير الصحية تصل إلى الحبس 6 أشهر وغرامة 10 آلاف دينار يضمن هذا القانون التزام المواطنين بالقواعد الصحية ويعكس دور الدولة في حماية الصحة العامة وهو ما يُعد ركيزة أساسية لتعزيز الديمقراطية، إذ يرتبط صون الحقوق الفردية بالمسؤوليات الجماعية ويُظهر قدرة المؤسسات التشريعية على التكيف مع الظروف الطارئة لضمان النظام والعدالة وحماية المجتمع من المخاطر. [1] .

ان التعديلات الاستثنائية قد تكون ضرورية في حالات الطوارئ؛ لتتوافق مع الظروف المؤقتة، لهذا يجب أن يستمر البرلمان في ممارسة صلاحياته الدستورية ؛ لضمان ملاءمة التشريعات مع الواقع خلال أزمة كورونا، كما لم يكن دور مجلس الأمة الكويتي مقتصرًا على الرقابة فقط، بل شمل أيضًا دعم السلطة التنفيذية وتسهيل التشريعات الضرورية، في جلسته بتاريخ 24 مارس 2020 أصدر المجلس قانونين عاجلين لمواجهة الجائحة: تعديل قانون الاحتياطات الصحية بتشديد العقوبات واستحداث جريمة تعمد نقل العدوى، وتعديل قانون المرافعات لحماية حقوق الأفراد أثناء الكوارث والأزمات[2] دور مجلس الأمة في أداء واجباته البرلمانية وممارسة اختصاصاته الدستورية خلال جائحة كورونا إذا حقوق المجلس وواجباته الدستورية ،وعلى ضرورة استمرار ممارستها في ظل الجائحة وأهمية هذه المؤسسة ومكانتها كحصن يحمي المجتمع والأفراد من مخاطر الوباء، وأيضًا من خطر استغلال هذه الظروف للنيل من الحقوق[3].

6. الحماية من العنف الأسري

مجلس الأمة يوافق في المداولة الثانية، في 19 أغسطس،2020م على مشروع القانون بشأن الحماية من العنف الأسري، والذي يرتكز بشكل أساسي على تدابير الحماية والوقاية إلى جانب الحفاظ على لحمة الأسرة، يسعى المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، الذي يضم ممثلي الجهات الحكومية والمجتمع المدني ذات الصلة، إلى التصدي لكل ما يتعلق بالعنف الأسري، يتولى المجلس رسم السياسة العامة؛ لحماية الأسرة وتقوية كيانها ومواجهة العنف الأسري يسهم هذا القانون في تعزيز الديمقراطية من خلال تأمين بيئة اجتماعية مستقرة، يلتزم فيها الأفراد بالقانون، ويكفل حماية الحقوق الأساسية لكل أفراد الأسرة، كما يعكس قدرة الدولة على تنظيم

---

[1] اعمال مجلس الامة الكويتي، مصدر سبق ذكرة ، ص49.

[2] خالد الحربي، جورجي شفيق، "آثار جائحة كورنا على اضطلاع مجلس الامة الكويتي بمسؤولياته وقيامة بصلاحياته الدستورية والقانونية" ، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**،ع87 (جامعة المنصورة: كلية الحقوق،2024)، ص26-27.

[3] المصدر نفسه، ص65.

العلاقة بين الأفراد والمؤسسات بما يحقق العدالة والمساواة وحماية الضعفاء [1]، لقد كان عام2020م عاماً استثنائياً؛ بسبب جائحة كورونا التي أثرت على المشهدين السياسي والبرلماني، فتوقفت الجلسات البرلمانية، وتوفي أمير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد، وبيّع مجلس الأمة سمو الشيخ نواف الأحمد أميراً، وسمو الشيخ مشعل الأحمد ولياً للعهد، كما اكمل مجلس الأمة مدته الدستورية منذ 21 سنة لأول مرة في تاريخ المجلس، وأُجريت انتخابات برلمانية في ظل الاشتراطات الصحية مع أكبر تغيير في تاريخ الحياة البرلمانية بنسبة 62%

الموضوع	العدد
الجلسات التي عقدت	34
القوانين المنجزة	26
الحسابات الختامية	11
الاستجوابات	10
الرسائل	59
الجلسات السرية	2
اجمالي التشريعات	76
قوانين الميزانيات	37
الاتفاقيات	2
الأسئلة	695
طلبات المناقشة	8
التوصيات	17
الرسائل الواردة	46
تكليفات اللجان	21
اقتراحات القوانين	150
التوصيات	171
البيانات السياسية	3

[1] آمنه الشمري، أهم الاحداث الخاصة لمجلس الامة لعام 2020، وكالة الانباء الكويتية(كونا) ،2020، في الرابط بتاريخ :2024/8/14 https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2949438

الجدول من اعداد الباحث يوضح أنشطة مجلس الامة الكويتي خلال عام 2020 بالاعتماد على مصادر من موقع مجلس الامة الكويتي الرئيسي(عام 2020جائحة كورونا أحداث تشريعية استثنائية، الدستور شبكة اخبار مجلس الامة الرسمية،2020، في الرابط بتاريخ 2024/8/15:https://aldustor.kna.kw/Art/2020

أقر مجلس الأمة في الفصل التشريعي السادس عشر 2021، 47 تشريعا (9و قوانين و 38 ميزانية) منها 41 تشريعا(3 قوانين و38 ميزانية)، في دور الانعقاد الأول و6 قوانين في دور الانعقاد الثاني تم رد قانونين منها: هما تعديل قانون المطبوعات والنشر رقم 3 لسنة 2006 م وتعديل قانون الاعلام لمرئي والمسموع رقم 61 لسنة2007م، وأهم القرارات خلال هذه الفترة هي[1]:

7. تأجيل أقساط القروض

وافق المجلس في جلسة 30 مارس 2021 على الاقتراحات بقوانين بشأن تأجيل أقساط القروض، ومعالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا وتداعياته، وذلك بعد إدخال تعديل عليه من جانب الحكومة، وجاءت نتيجة التصويت بموافقة إجمالي الحضور البالغ عددهم 33 عضوا.

يهدف القانون الي تأجيل الالتزامات المالية المستحقة على المواطنين لمدة 6 أشهر من تاريخ سريان القانون على أن تحدد الجهات المعنية الضوابط والشروط اللازمة لتنفيذه ذلك لدى الجهات التالية) صندوق معالجة أوضاع المواطنين، ونص القانون كما وافق عليه المجلس على ما يأتي[2]:

المادة الاولى يؤجل سداد الالتزامات المالية المستحقة على من يرغب في ذلك من المواطنين لدى الجهات التالية:

أ. صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين.

ب. صندوق دعم الأسرة.

ج. المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

د. بنك الائتمان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية

وتصدر هذه الجهات القرارات والشروط المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون،

هـ. المادة الثانية: يؤجل سداد أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة في البنوك المحلية وشركات الاستثمار، وشركات التمويل الخاضعة لرقابة البنك المركزي لمن يرغب في ذلك من المواطنين المستحقين ويضع البنك المركزي الشروط والضوابط اللازمة، لتنفيذ أحكام هذا القانون والمادة الثالثة: تحدد مدة التأجيل المنصوص عليها في المادتين السابقتين في ستة أشهر ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويجوز بقرار من الجهات

---

[1] اعمال مجلس الامة، الفصل التشريعي السادس عشر، 2021، ص3

[2] اعمال مجلس الامة، الفصل التشريعي السادس عشر، 2021، ص5

المعنية في تطبيق أحكام هذا القانون تمديد المدة لستة أشهر أخرى، ويُعد هذا التشريع خطوة إصلاحية مهمة لتعزيز العدالة الاجتماعية وحماية الفئات الأكثر تضرراً من تداعيات جائحة كورونا، كما يعكس قدرة الدولة على التكيف مع الأزمات الاقتصادية والصحية، ويعزز ثقة المواطنين في قدرة المؤسسات على حماية حقوقهم وضمان استقرارهم المالي والاجتماعي، وهو ما يسهم بشكل غير مباشر في دعم المسار الديمقراطي من خلال تعزيز مبدأ المسؤولية الاجتماعية وسيادة القانون. [1].

8. تعديل قانون الإعلام المرئي والمسموع

وافق المجلس في جلسته الخاصة 13 يناير 2021م على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الإعلام المرئي، والمسموع، وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون بموافقة 52 عضوا ،ورفض عضو واحد، وامتناع عضوين من إجمالي الحضور البالغ عددهم 55 عضواً، ويهدف القانون الحفاظ على حقوق الأفراد وصون حرياتهم[2] وان التعديلات الجديدة تضع قيودًا على صلاحيات الوزير، إذ أصبح ملزمًا بالموافقة على طلب ترخيص البث إذا كان الطلب مستوفيًا لجميع الشروط القانونية، كما تم تحديد المسؤولية الجنائية على الشخص الذي ارتكب المخالفة أو شارك فيها فقط بدلاً من معاقبة الجميع في السابق كانت العقوبة تشمل مدير القناة، والمعد، والمقدم، وكل من له علاقة ببث المادة الإعلامية إذا خالف القانون، حتى لو كان الخطأ من الضيف فقط، إذا وقعت المخالفة أثناء بث مباشر، فإن المسؤولية تقع فقط على الضيف، أما إذا كان البث مسجلاً أو معادًا فيتم معاقبة مدير القناة، ويعكس هذا التعديل التزام الدولة بدعم حرية التعبير وتقليل التدخل المركزي بما يعزز الديمقراطية ويضمن العدالة والمسائلة في الإعلام، ويخلق بيئة أكثر انفتاحًا للصحافة ووسائل الإعلام في الكويت [3]

9. تعديل قانون المطبوعات والنشر

في جلسة خاصة بتاريخ 13 يناير 2021م وافق مجلس الأمة الكويتي على مشروع قانون لتعديل بعض أحكام قانون المطبوعات والنشر، وتم التصويت بموافقة 47 عضواً، ورفض عضو واحد وامتنع عضوان من أصل 50 عضواً، ويهدف القانون إلى رفع المستوى الفكري والثقافي في الكويت ومن بين التعديلات الأساسية، تخفيض رأس المال المطلوب لإصدار صحيفة يومية من 250 ألف دينار كويتي إلى 100 ألف دينار، لتسهيل الحصول على الترخيص، كما تم تقليص عدد المحظورات من 11 إلى 5، مع الإبقاء على المحظورات المتعلقة بخدش الآداب العامة ويعكس هذا التعديل التزام الدولة بدعم حرية الإعلام والمشاركة الفكرية، ويعزز الديمقراطية

---

[1] اعمال مجلس الامة، مصدر سبق ذكره، ص 5.

[2] المصدر نفسه ، ص6.

[3] اعمال مجلس الامة، الفصل التشريعي السادس عشر، 2021، ص7.

من خلال تمكين المواطنين والمجتمع المدني من التعبير عن آرائهم والمساهمة في النقاش العام والثقافي ضمن إطار قانوني منظم. [1]

10. اصلاح اقتصادي

وافق مجلس الأمة الكويتي على تعديل قانون بنك الائتمان لزيادة رأسماله بمبلغ 300 مليون دينار كويتي، بهدف تمويل قروض الإسكان وحل الأزمة الإسكانية التي يعاني منها المواطنون، كما تم تخصيص 500 مليون دينار لتغطية احتياجات الرعاية السكنية، إلى جانب إقرار توصية نيابية بإلغاء رسوم الجمارك على مواد البناء وتثبيت أسعارها، ما يسهم في ضبط السوق وتقليل تكاليف المشاريع الإسكانية، يمثل هذا القانون خطوة إصلاحية مهمة نحو تعزيز العدالة الاجتماعية وتوفير السكن الملائم لجميع المواطنين، ويعكس قدرة الدولة على التكيف مع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، بما يعزز الثقة بالمؤسسات ويقوي مفهوم الدولة الرشيدة والمساءلة الاقتصادية وهو عنصر أساسي في دعم الديمقراطية من خلال حماية الحقوق الأساسية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي [2]

الموضوع	دور الانعقاد الأول	دور الانعقاد الثاني	الإجمالي
الجلسات التي عقدت	10	21	31
إجمالي التشريعات	41	6	47
الأسئلة	3724	1491	5215
الاقتراحات بقوانين	703	140	843
الاقتراحات برغبة	930	392	1322
الاستجوابات	11	6	17
تشكيل اللجان	22	21	43
طلبات رفع الحصانة	6	8	14

[1] اعمال مجلس الامة ، مصدر سبق ذكره، ص7.

[2] قوانين مجلس الامة الكويتي خلال الفصل التشريعي السادس عشر، 2022، شبكة الدستور اخبار المجلس الرسمية، في الرابط بتاريخ 2024/8/16:

https://aldustor.kna.kw/

طلبات المناقشة	**7**	**8**	**15**
التوصيات	**17**	**17**	**34**
الرسائل الواردة	**46**	**59**	**105**
تكليفات ديوان المحاسبة	**5**	**3**	**8**

جدول رقم (2) من اعداد الباحث حصاد الفصل التشريعي السادس عشر(حصاد الفصل السابع عشر لمجلس الامة الكويتي، شبكة الدستور، 2022، متاح على الرابط تاريخ الدخول بتاريخ 2024/8/17:**https://aldustor.kna.kw** /

افتتح مجلس الأمة دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السابع عشر في 20 يونيو 2023 واختتم الدور في 2 أغسطس 2023 ، وعقد خلال هذا الدور (11) جلسة، تنوعت ما بين جلستين عاديتين، ومثلهما تكميليتين، و(5) جلسات خاصة، وشهد مجلس الأمة خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السابع عشر تعاونا نيابيا حكوميا أثمر إقرار 50 تشريعا منها 4 قوانين عامة ضمن الخارطة التشريعية التي أعلن عنها النواب بداية الانعقاد ، إضافة الى 46 ميزانية وحسابا ختاميا وابرز تلك القوانين[1]:

1. **قانون تأسيس شركات لإنشاء مدن سكنية**

وافق مجلس الأمة الكويتي في 13 يوليو 2023 بالإجماع على قانون تأسيس شركات لإنشاء مدن ومناطق سكنية وتنميتها اقتصاديًا، وأحاله إلى الحكومة، ويهدف القانون إلى إنشاء مدن متكاملة توفر السكن للمواطنين، وتطويرها اقتصاديًا عبر شراكة مع القطاع الخاص، ويتضمن القانون مزايا تشمل تطوير مدن على وفق أحدث أساليب التخطيط العمراني، وتأسيس شركات استثمارية يشارك فيها المواطنون، وزيادة إنتاجية القطاع الخاص، كما يسهم في تخفيف العبء على المال العام وتهيئة البنية التحتية للمشاريع العملاقة، هو جزء من جهود الدولة لتعزيز العدالة الاقتصادية، وحماية حقوق المواطنين، وترسيخ الديمقراطية من خلال إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في مشاريع التنمية الكبرى [2].

2. **تعديل قانون المحكمة الدستورية**

في الجلسة العامة التي عُقدت في 26 يوليو 2023، وافق مجلس النواب على تقرير لجنة التشريع والشؤون القانونية البرلمانية بشأن مشروع قانون لتعديل جزئي لقانون إنشاء المحكمة الدستورية (القانون رقم 14 لسنة

[1] الفصل السابع عشر الأكثر إنجازاً خلال 100 يوم، شبكة الدستور اخبار مجلس الامة الموقع الرسمي، 2023، ، متاح على الرابط الدخول بتاريخ 2024/8/17:

https://n9.cl/mlck69

[2] القوانين المنجزة في دورة الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السابع عشر، 2023، شبكة الدستور، ص3.

1973) وأحاله إلى الحكومة، وكانت نتيجة التصويت في الجولة الثانية من المداولات 57 صوتاً مؤيداً و صوت واحد معارض من إجمالي 58 عضواً حضروا الجلسة، ويهدف القانون إلى ضمان حصانة مجلس الأمة واستقرار مركزه القانوني بعد الانتخابات بالاعتماد على مفهوم تنظيم موعد الطعون والمحاكمات، يمثل هذا التعديل إصلاحا ديمقراطيا جوهريا لأنه يعزز استقلال القضاء وحماية العملية التشريعية من التجاذبات السياسية المؤقتة، ويضمن أن أي نزاع انتخابي يُعالج وفق إجراءات واضحة ومنظمة، مما يزيد الثقة العامة في النظام السياسي ويُرسخ سيادة القانون. وبذلك، يظهر التزام الدولة بحماية المؤسسات الدستورية، وتحقيق توازن بين السلطة التشريعية و السلطة القضائية، وهو ما يعد ركيزة أساسية لاستقرار الديمقراطية وحماية الحقوق السياسية للمواطنين [1]

3. قانون إنشاء المفوضية العامة للانتخابات

وافق مجلس الأمة في 1 أغسطس 2023 على قانون إنشاء المفوضية العامة للانتخابات، بهدف إصلاح النظام الانتخابي وتعزيز الشفافية ويهدف القانون إلى منع التلاعب في نقل الأصوات ومعالجة الاختلالات الحالية إضافة إلى تحسين نزاهة الانتخابات، من خلال إنشاء مفوضية عامة تشرف على الانتخابات وتراقب تمويل الحملات الانتخابية وإلغاء قانون المسيء وإعادة الاعتبار للمدانين، بحيث لا يكون حرمانهم من الانتخاب دائمًا واستحداث عقوبات لمخالفة الصمت الانتخابي وتحسين إجراءات الفرز والتسهيل على الناخبين بالتسجيل التلقائي وضمان الشفافية في كافة مراحل العملية الانتخابية وستكون المفوضية مسؤولة عن تنظيم الانتخابات وتحديث جداول الناخبين ومراقبة الحملات الانتخابية وتلقي الشكاوى لضمان انتخابات نزيهة وعادلة، يُعتبر هذا القانون إصلاحا ديمقراطيا جوهريا لأنه يخلق مؤسسات مستقلة تشرف على العملية الانتخابية، مما يزيد من ثقة المواطنين في نزاهة الانتخابات، ويحد من التجاوزات القانونية والسياسية، ويعزز المساءلة والشفافية كما يسهم في ضمان تمثيل ديمقراطي حقيقي ومشاركة واسعة للمواطنين، ويعكس التزام الدولة بتطوير النظام السياسي بما يدعم الديمقراطية وحماية الحقوق الانتخابية للمجتمع الكويتي [2].

---

[1] المصدر السابق ، ص5.

[2] 4 قوانين من الخارطة التشريعية صادق عليها سمو ولي العهد، موقع تلفزيون الوطن الكويتي، 2023، متاح على الرابط الدخول بتاريخ 2024/8/16:

https://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=724023&yearquarter=20233

الوثيقة	عدد الوثائق
المضابط التي تم التصديق عليها	23
قانون عام وقانون مرسوم بقانون	12
ميزانية	42
حساب ختامي	5
مشروع قانون	92
اجتراح قوانين	657
الاسئلة	2875
الاجوبة	1516
طلبات المناقشة	7
الاستجوابات	4
رفع الحصانات	2

جدول رقم (3) من اعداد الباحث احصائيات الفصل التشريعي السابع عشر، بالاعتماد على المصدر(حصاد الفصل التشريعي السابع عشر، موقع شبكة الدستور، 2023، بتاريخ 2024/8/17:https://n9.cl/80i9eh

ولذلك فإن الدور التشريعي لمجلس الأمة الكويتي في الإصلاحات مهم للغاية؛ لتحقيق التوازن بين السلطة التنفيذية والشعب، ويسهم مجلس الأمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتطويرها من خلال إقرار القوانين ومراقبة الأداء الحكومي، إن أثر سن القوانين التي تعزز الديمقراطية والمساءلة وتدعم الحريات وتحسن الخدمات العامة واضح، ومن منظور آخر، وبما أن الإصلاح السياسي يعتمد على الإصلاح السياسي، فإن هذا الدور يساعد أيضا في تعزيز الاستقرار السياسي ويسهم في بناء دولة متقدمة تحكمها سيادة القانون، باعتبار ان الإصلاح يعتمد على ثلاثية الحكم الرشيد، المتمثلة في مؤسسات يحكمها الدستور والقانون، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، بما يخدم تحقيق الاستقرار السياسي كمحصلة لأي إصلاح سياسي ترغب فيه دولة ما.

المطلب الثاني : تحديات عملية الاصلاح السياسي في الكويت

تعاني الكويت جملة من التحديات على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي تحديات لا يمكن تجاهلها، وهي كما تأتي[1]

1. **تحديات سياسية:** تعاني دولة الكويت من الاختلال السياسي في احتدام التعارض بين عقلية المشيخة وانفرادها بالسلطة من جهة ، وبين مشروع بناء الدولة الكويتية الحديثة ومتطلبات التطور الديمقراطي للمجتمع الكويتي من جهة أخرى، وتمثل قوى الإسلام السياسي أحد أبرز التحديات التي تواجهها الكويت، ولا سيما جماعة لإخوان المسلمين، التي كانت تهدف إلى الوصول إلى مجلس الأمة 2020 ؛ لتحقيق التغيير في النظام الانتخابي ورئاسة البرلمان وهم يسعون أيضًا إلى عقد تحالفات أوسع مع (السلفيين والقبائل والمستقلين) لتغيير بعض القوانين، منها قانون الصوت الواحد، الذي يمنع الناخب من التصويت لأكثر من مرشح، كان عائقًا أمامهم، هذا القانون حدّ من قدرتهم على توزيع الأصوات بين حلفائهم، ما صعّب عليهم الحصول على أغلبية تؤهلهم للتأثير على البرلمان بفضل هذا القانون[2] يُعد قانون الصوت الواحد[*] تحديًا لأنه أثار جدلًا واسعًا بين القوى السياسية في الكويت، إذ المعارضة ترى فيه محاولة من السلطة لإضعاف قوتها في البرلمان، إذ يرى المفكر الكويتي محمد الرميحي أن النظام الانتخابي الحالي يشجع على الطائفية والقبلية، إذ يتوجه العضو إلى مجلس الأمة بأجندة خاصة به غير متوافقة مع الآخرين، وأشار إلى أن الأغلبية من المرشحين لا تفرق بين النيابة كوظيفة وكرسالة ديمقراطية، مما يؤدي إلى تغليب المصالح الخاصة على العامة من دون إصلاح النظام القائم على الفردية بدلًا من الجماعية[3] تواجه الكويت، كما غيرها من المجتمعات الخليجية، تحديًا كبيرًا في مسألة الإصلاح السياسي نتيجة للتركيبة القبلية التي ما زالت تهيمن على المشهد السياسي فالقبيلة، لها من

---

[1] احمد الديين، دراسات في الحكم والديمقراطية الحاجة إلى الإصلاح في الكويت، مركز الخليج لسياسات التنمية، 2021، في الرابط بتاريخ 2024/8/20:

https://gulfpolicies.org/2019-05-18--2019-06-26-07-52-42

[2] مفيد الزيدي، " الانتخابات البرلمانية في الكويت 2020 التحديات وإرادة التغيير" ، **مجلة المستقبل العربي**، ع509 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2021) ، ص51.

[*] ينص النظام الانتخابي وفق مرسوم القانون رقم (20) لسنة 2014 على تقسيم الكويت إلى خمس دوائر انتخابية يتم اختيار 10 نواب من كل دائرة، ويحق لكل ناخب التصويت لمرشح واحد فقط في دائرته، إذا منح الناخب صوته لأكثر من مرشح، يُعتبر الصوت باطلًا.(مفيد الزيدي، مصدر سبق ذكرة، ص52)

[3] محمد الرميحي، الكويت تنتخب في زمن كورونا، صحيفة الشرق الأوسط، 2020، متاح في الرابط الدخول بتاريخ 2024/8/20:

https://aawsat.com/home/article/2664966/

دور اجتماعي وسياسي بارز تؤثر بشكل كبير على الانتخابات البرلمانية، حيث يكفي أن يكون المرشح مدعومًا من قبيلته ليضمن مقعدًا في مجلس الأمة، أن هنالك دورًا للقبيلة في الانتخابات البرلمانية حيث تتجمع القبائل الكبيرة وتبرز كتلة انتخابية وأداة ضاغطة في المجلس أمام الحكومة، فتحول بذلك الولاء القبلي بديلًا من الولاء للدولة الحديثة، بعد أن تحالفت مع السلطة في بعض الأحيان أو وقفت مع الحكومة ضد مجلس الأمة، وذلك باستخدام القبائل في محاولة من الحكومة لتطويق قوى المعارضة (الليبرالية والقومية واليسارية) من خلال تحكمها بالأصوات الانتخابية وحجم تأثيرها على قوى المعارضة [1]

أدى تكرار حل مجلس الأمة إلى استياء شعبي ملحوظ، إذ تراجعت نسبة المشاركة إلى 56% في انتخابات 20222، يعكس هذا التكرار إلى التحدي والإحباط من تكرار الانتخابات، والتي حدثت ثلاث مرات في عامين ونصف، والنتائج الأخيرة أظهرت دعمًا للإصلاحات السياسية التي دعا إليها ولي العهد الكويتي، لكن المجلس الجديد ضم غالبية من المعارضة التقليدية، مما يشير إلى استمرارية الصراع السياسي، وتحذر التحليلات من أن الحكومة الجديدة يجب أن تتجنب الجمود السياسي، وتعمل على تحقيق الاستقرار، وإلا فإن فترة المجلس الحالية قد تكون قصيرة، في هذا السياق يعد النائب سعود العصفور أن تكرار حل البرلمان يرتبط بغياب الاستقرار السياسي ويشير إلى خلل في النظام القضائي، إذ تمتلك المحكمة الدستورية صلاحيات واسعة لإبطال المجالس التشريعية [2]، ايضا من التحديات السياسية هو الخلافات داخل العائلة الحاكمة في الكويت، والتي قد تسببت في عدم الاستقرار السياسي، مما يعوق تنفيذ السياسات والإصلاحات الضرورية، وعدم الاستقرار هذا يؤثر على قدرة الحكومة على العمل بفعالية ويزيد من انعدام الثقة بين المواطنين والحكومة كذلك وجود صراعات داخل الأسرة الحاكمة يعزز من هيمنة أفراد العائلة على المناصب العليا في الحكومة، مما يتناقض مع مبادئ الديمقراطية التي تدعو إلى توزيع السلطة وتداولها، والخلافات العائلية تؤدي إلى تدخل الأسرة الحاكمة في شؤون السياسة، مما يضعف من فعالية النظام البرلماني ويقلل من قدرة البرلمان على ممارسة دوره الرقابي والتشريعي بشكل مستقل[3] .

2. التحديات الاقتصادية: تُعد قلة التنوع الاقتصادي في اقتصاد أي دولة من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة السياسية، إذ يعتمد الاقتصاد في الغالب على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، ويُعد هذا الاعتماد السائد

---

[1] مفيد الزيدي، مصدر سبق ذكرة، ص52.

[2] ما هي التحديات التي تواجه مجلس الأمة الكويتي الجديد؟، التلفزيون العربي، 12 يونيو 2023، متاح في الرابط الدخول بتاريخ 2024/8/20:

https://www.alaraby.com/news/

[3] بن سلامة واخرون ، " مستقبل التجربة البرلمانية الكويتية ، **مجلة آداب اتحاد الجامعات العربية**، ع1 (الجمعية العلمية لكليات الآداب:2021)، ص160.

سمةً واضحة في دول مجلس التعاون الخليجي، ومنها دولة الكويت، حيث يشكل النفط النسبة الكبرى من الناتج المحلي الإجمالي، ووفقاً لتقارير صندوق النقد الدولي، تبلغ مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج ما بين 44% و96%، في حين تُظهر بيانات الصادرات عجزاً واضحاً في التنويع، إذ تمثل صادرات النفط أكثر من 65% من إجمالي الصادرات، مما يعكس ضعفاً هيكلياً في بنية الاقتصادات الخليجية، ويُعد هذا الاعتماد المفرط على النفط عاملاً رئيسياً في تعرض اقتصادات الخليج، ومنها الاقتصاد الكويتي، لتقلبات أسعار الطاقة العالمية، وهو ما يؤثر سلباً على الاستقرار المالي وجاذبية الاستثمار الخارجي والمحلي، كما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على القطاع الحكومي في تمويل المشاريع الرأسمالية الكبرى وتوفير فرص العمل، الأمر الذي يحد من قدرة الدولة على تنفيذ إصلاحات اقتصادية وسياسية فعّالة، ويجعل مسار الإصلاح في الكويت وسائر دول الخليج مرهوناً بإعادة هيكلة الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار السياسي [1].إلى جانب ذلك، تظهر إشكالية البطالة كمعضلة مركبة لها أبعاد اقتصادية واجتماعية، في المنطقة العربية ككل، تشير تقارير "الإسكوا" إلى أن القوى العاملة تزايدت بمعدل 3.2% سنوياً ، وأن نحو 17.5 مليون شاب جديد دخلوا سوق العمل، مما رفع معدلات بطالة الشباب من 25% إلى 29.5% هذا النمو في القوى العاملة لم يُواكبه خلق كافٍ لفرص العمل، أما نسبة البطالة في الكويت، فهي تُقدَّر حالياً بحوالي 2.10٪ من القوى العاملة ، وذلك استناداً إلى بيانات عامي 2023 و2024 الصادرة ، على الرغم من التقدم النسبي في مؤشرات التنمية البشرية، فإن هيمنة القطاع النفطي وغياب التنوع في القطاعات الإنتاجية (كالصناعة التحويلية والخدمات المتقدمة) تُقلل من قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل كافية، خصوصاً للشباب. [2] وتؤدي هذه التحديات إلى عرقلة جهود الإصلاح السياسي في دولة الكويت، نظراً لوجود خلل في استقرار تدفق الموارد المالية بشكلٍ سليم ومستدام، وهو ما يُضعف من قدرة الدولة على تبني إصلاحات سياسية واقتصادية متوازنة ومتكاملة. [3].

3. **تحديات اجتماعية ثقافية:** ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية في الكويت، المرتكزة على قيم مثل: احترام الرأي الآخر والتعددية السياسية والحريات العامة، من فعالية الديمقراطية، والثقافة السائدة في المجتمع الكويتي قائمة على القيم التقليدية والعادات القبلية التي تؤثر على الممارسة الديمقراطية حيث يلتجئ المرشحون إلى

---

[1] عمر العبدلي، غادة البستكي، "التحديات الاقتصادية الخليجية: حلول بناءة وحلول ذات مجموع صفري، **مجلة دراسات**، مج1، ع1(البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 2014)، ص100–101.

[2] نقلا عن : فهد يوسف الفضالة، نواف محمود، "بطالة الشباب في الكويت الواقع والتحديات وسياسات المعالجة دراسة تحليلة"، **حوليات الداب والعلوم الاجتماعية**،ع23(جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي،2023)، ص18.

[3] سامي الشمايله، "أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي"، **مجلة اتحاد المصارف العربية**، ع87(سوريا: اتحاد الاقتصاديين العرب،2020)، ص8.

ممارسات غير ديمقراطية مثل شراء الأصوات أو استغلال البنى التقليدية مثل القبائل والطوائف[1] وان غياب الأحزاب السياسية وضعف مؤسسات المجتمع المدني يعيقان التطور السياسي والاجتماعي في الكويت تعتبر مؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك الأحزاب السياسية، ركيزة أساسية للديمقراطية حيث تسهم في نشر الثقافة الديمقراطية وتدريب الأعضاء على المشاركة السياسية. عدم وجود أحزاب سياسية يملأه اللجوء إلى بدائل مثل العشائرية والقبلية، مما يعيق تطور الثقافة الديمقراطية، رغم عدم حظر الدستور الكويتي للأحزاب السياسية، فإن تعزيز الديمقراطية يتطلب السماح بإنشاء الأحزاب وتحويل الجمعيات السياسية إلى أحزاب، مما يعزز مفهوم التعددية الحزبية ويقوي التجربة الديمقراطية[2].

تعد منظمات المجتمع المدني في الكويت ضعيفة، ويُعزى ذلك إلى أسباب عديدة من أبرز هذه الأسباب ضعف الوعي بأنشطة هذه المنظمات، التسويق غير الفعال لأنشطتها، وغياب رؤية واضحة للمجتمع المدني في الكويت بالإضافة إلى ذلك، تعاني المنظمات من ضعف في الهياكل المادية والتنظيمية، وقلة روح التطوع والشعور بالانتماء للمجتمع ،وأن الغياب الفعلي للأحزاب السياسية يعزز من تفشي العشائرية والقبلية كبدائل، مما يعيق تقدم الديمقراطية ويقلل من تطور الثقافة الديمقراطية[3] كذلك مشكلة البدون التي تشكل تحدي واضح، فبناء على تقارير المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان مثل هيومان رايتس ووتش **Human Rights Watch** ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة فإن سجل الكويت في مجال حقوق الإنسان يبين عدم احترام حقوق الإنسان، لاسيما فيما يتعلق بحقوق المواطنة لعديمي الجنسية "البدون" ، وفقا للأمم المتحدة، فإن الشخص عديم الجنسية هو الشخص الذي ليس لديه هوية قانونية في أي دولة على الإطلاق، وفي الكويت هناك ما يقرب من 110.000 شخص عديمي الجنسية يُعرفون باسم البدون، تم استبعاد البدون من نظام المدارس العامة ؛لأنهم يعدون مهاجرين غير شرعيين مهمشين في المجتمع الكويتي، إذ يعانون من تمييز واضح، ولا يتمكنون من إصدار وثائق حكومية لهم مثل عقد زواج أو شهادة ميلاد أو جواز سفر أو العمل بالجهات الحكومية، مما يجعل مسألة تملكهم العقارات أو تأسيسهم لأسر بشكل قانوني من الصعوبة بمكان، ولمعالجة هذه القضايا وتعزيز الديمقراطية في الكويت، لا بد من تبني رؤية سياسية تدعم القيم الديمقراطية وتحترم حقوق الإنسان وتعزز المواطنة والعدالة والحوار وتنبذ العنف والتطرف[4].

---

[1] بن سلامة واخرون ، مصدر سبق ذكره، ص161.

[2] المصدر نفسه، ص163.

[4] Ali Al-Zoubi, Civil Society in Kuwait: Challenges and Solutions, Journal of **Asian and African Studies**, (London: 2021), p535.

[1] Abdullah Mansour, Stateless People in Kuwait "Bedoons," Journal of Scientific Studies in Education, Vol.4,No 6, (Britain: 2021),p1.

المطلب الثالث : مستقبل الاصلاحات السياسية في الكويت بعد عام 2020

تعتبر الكويت من الدول الرائدة في المنطقة العربية فيما يتعلق بممارسة الحريات السياسية والديمقراطية، إذ حلت في المرتبة الثانية عربياً بعد تونس في تصنيف الديمقراطيات الناشئة لعام 2022، وتمثل هذه المرتبة مؤشراً على فعالية الديمقراطية الكويتية، التي استطاعت الصمود أمام التحديات المحلية والإقليمية، على الرغم من الضغوط المتزايدة على الحريات في بعض الدول العربية بعد جائحة كورونا تُظهر المؤشرات المستقبلية أن البناء المؤسسي للديمقراطية في الكويت سيظل صلباً[1]

أولا: مشهد التقدم

مع استمرار الدستور الكويتي في الحفاظ على النصوص التي تضمن الحريات والمشاركة السياسية ، من دون تعديل، مما يشير إلى استقرار النظام الديمقراطي، ومع ذلك فإن هذا الاستقرار قد يتسم ببعض الجمود، إذ تصنف الديمقراطية الكويتية منذ أكثر من عقدين كديمقراطية جزئية من المتوقع أن يشهد النظام الديمقراطي الكويتي تطوراً ملحوظاً في المستقبل القريب، لاسيما إذا تم إنشاء محكمة دستورية، وهذا التطور قد يعزز من ازدهار الديمقراطية ويقلل من تضارب المصالح والصلاحيات بين السلطات الثلاث، بالتالي من المحتمل أن نرى تحسناً في الأداء الديمقراطي وزيادة في فعالية المؤسسات الديمقراطية، مما يضع الكويت في مكانة أكثر تقدماً على المستوى العربي والدولي تستدعي هذه التوقعات الاهتمام بمتابعة تطور الوضع السياسي في الكويت وتحليل تأثير التغيرات المحتملة على مسار الديمقراطية في البلاد، من الممكن أن تكون السنوات القادمة حاسمة في تحديد مدى قدرة الكويت على التحول من ديمقراطية جزئية إلى نظام ديمقراطي أكثر شمولية واستدامة[2] ، تعد الكويت واحدة من الدول الديمقراطية القليلة في الشرق الأوسط، إذ (كانت) تمتلك برلمانا منتخبا ديمقراطيا، لكن قرار أمير البلاد الأخير بحل مجلس الأمة وتعليق العمل بمواد دستورية أثار تساؤلات حول مستقبل الديمقراطية بالكويت، إزاء ذلك طرح مراقبون تساؤلات حيال مستقبل الكويت، وهل ستظل "واحة للديمقراطية" أم أنها ستتجه نحو الاستبداد مثل باقي دول الجوار؟ وفي هذا، يؤكد الدكتور بدر السيف أستاذ التاريخ في جامعة الكويت أن تعليق البرلمان في الكويت رغم كونه مؤقتًا لن يؤثر على الأسس الديمقراطية الراسخة في البلاد، يشير إلى أن النموذج الكويتي الذي يمزج بين النظام الملكي وبرلمان نشط، يستند إلى ثقافة توافقية قوية تعود إلى 300 عام وأضاف "لن نتخلى عن نظامنا القائم ، لذا فإن قرار تعليق البرلمان مؤقتا لن يهدم ذلك،

---

[1] Democracy Index 2022, INTELLIGENCE ECONOMIST EIU, On 18/D/2024 in the link: https://pages.eiu.com/rs/753-RIQ-438/

[2] الكويت ثاني أكثر بلد ديمقراطي وحر في الشرق الأوسط والعالم العربي، مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث، في الرابط بتاريخ 2024/8/18:

https://www.csrgulf.com/2023/06/23/

وأشار إلى سوابق حل البرلمان إذ جرى تعليق عمل مجلس الأمة بين عامي 1976 و1986، لكن جرى عودة العمل بالبرلمان والدستور في نهاية المطاف [1].

التجربة الديمقراطية في الكويت متوافقة مع متطلبات المجتمع الكويتي، حيث أُسست على تشريعات عززت المشاركة السياسية، وهذه التشريعات، مع وجود دستور ثابت منذ أكثر من خمسة عقود ساهمت في استقرار وتقدم الديمقراطية الكويتية، ومظاهر هذا التقدم تشمل إصلاحات انتخابية مشاركة المرأة في مجلس الأمة، حرية الصحافة، ودور المعارضة، ورغم التفاؤل بمستقبل الديمقراطية، يبقى من غير المرجح أن تتحول الكويت إلى إمارة دستورية تقل فيها صلاحيات آل الصباح إلى دور رمزي[2].

من المؤكد أن ثمة تطورات على الصعيد الداخلي قد تؤدي إلى تعزيز المسيرة الديمقراطية في الكويت، منها بروز الطبقة الوسطى نتيجة السياسات التي اتبعتها الدولة في مجال التعليم والصحة والإسكان والتوظيف والرعاية الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى خلق طبقة وسطى أصبحت إحدى دعامات المسيرة الديمقراطية والقوى الرئيسة المحركة لعملية الإصلاح السياسي ، وبذلك فإنه هذه الإصلاحات ستكون ضرورية لمواجهة المشكلات الاقتصادية الراهنة وتعزيز الاستجابة لمطالب القوى الإصلاحية، إن القيام بهذه التعديلات سيعمل على تعزيز شرعية النظام السياسي ويؤدي إلى استقرار طويل الأمد في المشهد السياسي في المستقبل ، مما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة وتلبية تطلعات المواطنين[3].

ثانيا: مشهد التراجع

وهناك من يرجح في المستقبل، قد يواجه البرلمان الكويتي استمرارًا في عدم الاستقرار؛ مما يزيد من احتمال تكرار الانتخابات المبكرة ويعزز الصراع بين السلطات، وقد يؤدي هذا إلى تراجع الثقة الشعبية في قدرة البرلمان على تحقيق الإصلاحات المطلوبة، لاسيما مع ارتفاع توقعات الإحباط والعزوف عن المشاركة الانتخابية، وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن التجربة الديمقراطية الكويتية قد تواجه تحديات كبيرة وفي تحقيق

---

[1] كاثرين شير، الكويت مصير التجربة الديمقراطية الوحيدة في محيط استبدادي؟ موقع قناةDW ، 2024، بتاريخ2024/8/18: https://www.dw.com/ar/

[2] Al-Tarawneh, Bashar Awad, and Abdul Hakim Islam Salman Al-Qaraleh. "Democracy in Kuwait: A Legislative Perspective." Applied Science Private University, (Middle East University Jordan: Research Unit, MEU Jordan,2023),p4137.

[3] بن سلامة واخرون، " مستقبل التجربة البرلمانية الكويتية، **مجلة آداب اتحاد الجامعات العربية**، ع1 (الجمعية العلمية لكليات الآداب:2021)، ص166.

الاستقرار والتنمية، في ظل تكرار حل البرلمان، يتزايد القلق من أن عدم توافق الحكومة والبرلمان قد يؤدي إلى تدهور الوضع السياسي والاقتصادي في الكويت[1]

وعلى الرغم من تكرار حل مجلس الأمة الكويتي الذي يعد الأعلى بين المجالس التشريعية في العالم، وعكس استقراراً سلبياً وصراعات على السلطة وليس على السياسات والممارسات والخطط التنموية، وحسب دراسة مقارنة للتجارب النيابية الأقل استقرارا في دول العالم، وذلك منذ 2010 الى 2022، تجاوزت الكويت إسرائيل التي شهدت 5 انتخابات في العقد الأخير مع عدم استقرار نيابي ؛ بسبب الفشل في تشكيل ائتلاف حاكم، لكن مع تحسن كفاءة المؤسسات الحكومية وتعزز النمو بخلاف الكويت التي تأثرت قطاعاتها بعدم التوافق النيابي الحكومي وكثرة الاستقالات الحكومية، إذ شهدت البلاد 14 حكومة منذ 2010 بمتوسط حكومة واحدة في أقل من عام، ما يؤثر ذلك مستقبلا في استقرار ومتابعة الأهداف والرؤى الحكومية التنموية[2] .

لكن في المستقبل، سيستمر الكويتيون في التمتع بنظام ديمقراطي متقدم مقارنة بدول الخليج الأخرى، مما سيعزز من مكانة البلاد وتقدمها، ستساهم الشفافية في بث جلسات مجلس الأمة في توفير رؤية واضحة وصادقة أمام الشعب، ما سيكشف بشكل مباشر عن أزمات الدولة وصراعات أقطابها، ورغم أن البعض قد يرى في هذا كشفًا لنقاط ضعف البلاد، إلا أنه سيكون دليلاً على أن هذه الأزمات واضحة وقابلة للحل، ستظل هذه الشفافية علامة على تطور التجربة الديمقراطية الكويتية وتصالحها مع الحكومة والشعب، مما يسهل عملية العلاج والتجاوز للأزمات[3]، يعتمد مستقبل التجربة الديمقراطية في الكويت إلى حد كبير على قدرتها على الاستجابة للتحديات المحلية والإقليمية والدولية، وعلى المستوى الداخلي، تواجه الكويت مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة تتطلب إجراءات حاسمة، بما في ذلك تجسير الانقسامات داخل الأسرة الحاكمة، وتعزيز التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ونشر ثقافة سياسية ديمقراطية وتفعيل مؤسسات مكافحة الفساد، وحل هذه المشاكل مسؤولية مشتركة للدولة والمجتمع ومن منظور إقليمي، تقع الكويت في منطقة غير مستقرة، فقد وقعت ثلاث حروب كبرى في العقود الثلاثة الماضية، وربما تندلع حرب رابعة بين إيران والولايات

---

[1] مجلس الأمة الكويتي المؤسسة التشريعية الأقل استقراراً في العالم، مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث، في الرابط بتاريخ 2024/8/19:

https://www.csrgulf.com/2023/03/20/

[2] مجلس الأمة الكويتي، مصدر سبق ذكره.

[3] علي أبو الملح، لماذا يجب أن تبقى التجربة الديمقراطية في الكويت؟ ، البيت الخليجي للدراسات والنشر، في الرابط بتاريخ 2024/8/19:

https://gulfhouse.org/posts/6086/

المتحدة، وفي هذا السياق فإن الأولوية هي الاستقرار السياسي والأمني ؛لأن عدم الاستقرار يشكل عائقاً رئيساً أمام الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي[1].

ثالثا: مشهد بقاء الوضع

الكويت يمكن فهمه من خلال تحليل التحولات التي شهدتها السياسة الكويتية في السنوات الأخيرة على الرغم من التطورات الإيجابية التي قد تبدو ظاهرة على السطح، مثل تراجع حدة الانقسامات الأيديولوجية والسياسية، وازدياد دور البرلمان في محاسبة الوزراء وضمان الفصل بين منصبَي ولي العهد ورئيس الوزراء، إلا أن هذه التحولات لم تؤدِ إلى التغيير السياسي الجذري الذي قد يتوقعه بعضهم والمفارقة في الوضع الحالي، تكمن في أن هذه التوجهات نحو تعزيز الديمقراطية البرلمانية والتي كانت من المفترض أن تدفع بالإصلاحات إلى الأمام، أسفرت عن جمود طويل الأمد في الحياة السياسية. فالبرلمان، وعلى الرغم من صوته المسموع، أصبح أكثر انقسامًا من ذي قبل، مما جعل من الصعب بناء تحالفات سياسية حقيقية، وبدلًا من التركيز على البرامج والسياسات، تحول النقاش إلى صراعات شخصية بين أعضاء البرلمان وأفراد الأسرة الحاكمة أحد الأسباب الرئيسة لهذا الجمود هو النظام الانتخابي والتقاليد السياسية، التي تشجع على سياسات المزايدة والمحسوبية، مما يجعل من الصعب اتخاذ قرارات حاسمة أو متابعة تلك القرارات حتى النهاية، فالقدرة على الاعتراض وعرقلة القرارات أصبحت واسعة النطاق، مما أدى إلى شلل سياسي جعل من الصعب على الكويت المضي قدمًا في إصلاحات كبيرة، وبقاء الوضع على حاله في الكويت يعكس مزيجًا من التغيرات السطحية والإصلاحات التي تظل محدودة ؛ بسبب القيود البنيوية في النظام السياسي، بما في ذلك التقاليد السياسية والنظام الانتخابي الذي يعزز الانقسامات الداخلية بدلاً من بناء تحالفات قوية[2].

فإن مستقبل المؤسسة التشريعية في الكويت يمثل تحديًا وفرصة في آن واحد فالديمقراطيات على مستوى العالم تواجه ضغوطًا متزايدة من التغيير الاقتصادي والاجتماعي، وصعود الحركات الشعوبية، وفقدان الثقة في المؤسسات السياسية التقليدية ومع ذلك، فقد توفر هذه التحديات فرصة لتطوير نماذج ديمقراطية أكثر مرونة في دولة الكويت وابتكارًا لتلبية متطلبات العصر الرقمي والاحتياجات المتغيرة للمجتمع، ويعتمد هذا المستقبل على قدرتها على التكيف مع هذه التغييرات وتعزيز المشاركة السياسية الفعالة، مع التمسك بقيمها الأساسية المتمثلة في الحرية والعدالة والمساواة وفي هذا السياق، قد تشهد التجربة الكويتية تطورات نوعية تسهم في

---

[1] بن سلامة واخرون، مصدر سبق ذكرة، ص180.

[1] Nathan J. Brown, Kuwait in Suspended Animation, Malcolm Kerr-Carnegie Middle East Center Available at the link, access date 10/18/2024
https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2024/05/kuwait-in-suspended-animation?lang=en&center=middle-east

تنشيطها وتعزز قدرتها على مواجهة تحديات المستقبل ومن وجهة نظر الباحث، يُرجّح أن استمرار بقاء الوضع على حاله مزيجا من التغيرات الشكلية المحدودة و القيود البنيوية الراسخة في النظام السياسي الكويتي، [1] .

الخاتمة

تمثل هذه الدراسة محاولةً علمية لتحليل دور المؤسسة التشريعية في دولة الكويت بوصفها فاعلاً رئيسياً في مسار الإصلاح السياسي خلال مرحلة ما بعد عام 2020، وهي مرحلة تميزت بتصاعد المطالب الشعبية للإصلاح، وتنامي التعقيدات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن السعي لمواجهة تحديات غير مسبوقة. وقد بيّنت نتائج البحث أن مجلس الأمة الكويتي، باعتباره التجسيد الأبرز للإرادة الشعبية والمجال الحيوي للممارسة الديمقراطية، يحتل موقعاً محورياً في معادلة الإصلاح، غير أنه في الوقت ذاته يعاني من إشكاليات بنيوية تحد من فاعليته في تحقيق التغيير المنشود وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي توضّح طبيعة الدور الذي يضطلع به مجلس الأمة في عملية الإصلاح السياسي، إلى جانب أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه هذا الدور ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. **دور تشريعي متفاوت الفعالية:** أثبت مجلس الأمة الكويتي، في أعقاب عام 2020، قدرة ملحوظة على تمرير حزمة من التشريعات الإصلاحية في مجالات حوكمة مكافحة الفساد (كقانون هيئة مكافحة الفساد وقانون حق الاطلاع على المعلومات)، والعدالة الاجتماعية (كإلغاء المادة 153 من قانون الجزاء وقانون الحماية من العنف الأسري)، والحريات الإعلامية (تعديلات قانوني المطبوعات والإعلام المرئي والمسموع). ومع ذلك، يظل هذا الدور تفاعلياً في الغالب، حيث برز بشكل أكبر أثناء الأزمات كجائحة كوفيد–19، بينما ظل محدودا في معالجة الإصلاحات الهيكلية طويلة الأمد.
2. **فجوة بين التشريع والتأثير:** على الرغم من هذا النشاط التشريعي، تشير الدراسة إلى وجود فجوة بين إقرار القوانين وتحقيق أثرها الإصلاحي المنشود على الأرض حيث تعيق التحديات السياسية البنيوية، وأبرزها الاستقطاب المستمر والتوتر المتكرر بين السلطتين التشريعية والتنفيذي، قدرة المجلس على متابعة تنفيذ هذه القوانين وضمان فعاليتها، مما يحول دون تحقيق إصلاحات سياسية شاملة وجذرية.
3. **هيمنة التحديات البنيوية:** كشفت الدراسة أن التحديات التي تواجه الإصلاح السياسي في الكويت هي تحديات بنيوية عميقة، تتجاوز الأداء البرلماني المؤقت وتتمثل أبرز هذه التحديات في: طبيعة النظام السياسي الهجين (الأميري–الديمقراطي) وما ينتج عنه من صراع على الصلاحيات، وهيمنة الانتماءات ما قبل الوطنية (العشائرية والطائفية) على حساب الولاء الوطني والبرامج السياسية، وضعف الثقافة السياسية الديمقراطية، والاعتماد شبه

[1] بن سلامة واخرون، مصدر سبق ذكرة، ص321.

الكلي على اقتصاد الريع النفطي، مما يحد من استقلالية القرار السياسي ويؤجل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الحقيقية.

4. **مستقبل غير حاسم للمسار الإصلاحي:** يُرجَّح سيناريو استمرار الوضع الراهن بوصفه المسار الأكثر احتمالاً لمستقبل العملية الإصلاحية في الكويت، وذلك في ظل تواصل المنازعات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وتكرار حل مجلس الأمة، مما يفاقم مناخ الإحباط الشعبي ويزيد من معدلات العزوف عن المشاركة السياسية. ويعكس هذا السيناريو استمرار ديناميكية "الإصلاح الشكلي" التي تُبقي على الجمود البنيوي في النظام السياسي نتيجة القيود المترسخة في بنية النظام الانتخابي والتقاليد السياسية السائدة، والتي تُكرِّس منطق المزايدة والاحتواء على حساب بناء تحالفات سياسية قائمة على البرامج والرؤى الإصلاحية

conclusions :

1. **Enhanced legislative role but limited structural impact:** The study reveals that since 2020, the Kuwaiti National Assembly has demonstrated notable legislative activity, particularly in areas of anti-corruption, social justice, and media freedom. However, this performance has remained largely reactive to crises rather than driving long-term structural reforms.
2. **Gap between legislation and implementation:** The findings indicate a persistent disconnect between lawmaking and effective policy outcomes, as political polarization and recurrent tensions between the legislative and executive branches hinder the enforcement and oversight of reform laws.
3. **Deep-rooted structural constraints on reform:** The research highlights that Kuwait's hybrid political system—combining princely and democratic elements—creates enduring institutional friction, compounded by pre-national loyalties, weak democratic culture, and heavy dependence on oil revenues, all of which limit genuine political and economic reform.
4. **Uncertain reform trajectory:** The study suggests that the most probable scenario for Kuwait's political future is the continuation of the status quo, marked by repeated parliamentary dissolutions and executive-legislative conflicts, leading to public frustration and declining political participation.
5. **Persistence of symbolic reform dynamics:** Ultimately, the study concludes that the reform process in Kuwait remains largely formalistic, maintaining political equilibrium and stability at the expense of substantive transformation in governance structures and democratic development.

قائمة المصادر :

أولاً: الكتب

1. الديين، أحمد، دراسات في الحكم والديمقراطية: الحاجة إلى الإصلاح في الكويت .مركز الخليج لسياسات التنمية، 2021.

2. الأعمال الكاملة لمجلس الأمة الكويتي، الفصل التشريعي الخامس عشر، الأمانة العامة، 2020.

3. الأعمال الكاملة لمجلس الأمة الكويتي، الفصل التشريعي السادس عشر، الأمانة العامة، 2021.

4. الأعمال الكاملة لمجلس الأمة الكويتي، الفصل التشريعي السابع عشر، الأمانة العامة، 2023.

ثانياً: الدوريات العلمية

1. الحربي خالد، وجورجي شفيق، "آثار جائحة كورونا على اضطلاع مجلس الأمة الكويتي بمسؤولياته وقيامه بصلاحياته الدستورية والقانونية، "مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع87. جامعة المنصورة: كلية الحقوق، 2024.

2. الزيدي مفيد "الانتخابات البرلمانية في الكويت 2020: التحديات وإرادة التغيير، "مجلة المستقبل العربي ع509، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021.

3. بن سلامة وآخرون، "مستقبل التجربة البرلمانية الكويتية، "مجلة آداب اتحاد الجامعات العربية، ع1، الجمعية العلمية لكليات الآداب، 2021.

4. العبدلي عمر، وغادة البستكي، "التحديات الاقتصادية الخليجية: حلول بناءة وحلول ذات مجموع صفري ". مجلة دراسات، مج1، ع1. البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 2014.

5. الفضالة فهد يوسف، ونواف محمود، "بطالة الشباب في الكويت: الواقع والتحديات وسياسات المعالجة دراسة تحليلية "حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، ع23. جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، 2023.

6. الشمايله سامي، "أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي "مجلة اتحاد المصارف العربية، ع87. سوريا: اتحاد الاقتصاديين العرب، 2020.

ثالثا: المصادر إلكترونية:

1. آمنة الشمري، "أهم الأحداث الخاصة لمجلس الأمة لعام 2020"، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2020، في الرابط https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2949438الدخول بتاريخ 2024/8/14

2. **4**قوانين من الخارطة التشريعية صادق عليها سمو ولي العهد"، تلفزيون الوطن الكويتي، **2023**، في الرابط https://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=724023&yearquarter=20233الدخول بتاريخ 2024/8/16

3. محمد الرميحي، "الكويت تنتخب في زمن كورونا"، صحيفة الشرق الأوسط، **2020**، في الرابط https://aawsat.com/home/article/2664966/ الدخول بتاريخ 2024/8/20.

4. "ما هي التحديات التي تواجه مجلس الأمة الكويتي الجديد؟"، التلفزيون العربي، **12**يونيو 2023، في الرابط https://www.alaraby.com/news/ الدخول بتاريخ 2024/8/20.

5. "الكويت ثاني أكثر بلد ديمقراطي وحر في الشرق الأوسط والعالم العربي"، مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث، 2024، في الرابط (https://www.csrgulf.com/2023/06/23/ الدخول بتاريخ 2024/8/18

6. "مجلس الأمة الكويتي: المؤسسة التشريعية الأقل استقراراً في العالم"، مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث، 2024، في الرابط (https://www.csrgulf.com/2023/03/20/ الدخول بتاريخ 2024/8/19

7. علي أبو الملح، "لماذا يجب أن تبقى التجربة الديمقراطية في الكويت؟"، البيت الخليجي للدراسات والنشر، في الرابط https://gulfhouse.org/posts/6086/ الدخول بتاريخ 2024/8/19.

8. Nathan J. Brown, "Kuwait in Suspended Animation," Malcolm Kerr-Carnegie Middle East Center, in the link https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2024/05/kuwait-in-suspended-animation?lang=en&center=middle-east (access date 10/18/2024).

9. *Democracy Index 2022.* Intelligence Economist EIU. *https://pages.eiu.com/rs/753-RIQ-438*

10. Nathan J. Brown. *Kuwait in Suspended Animation*. Malcolm Kerr-Carnegie Middle East Center. https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2024/05/kuwait-in-suspended-animation?lang=en&center=middle-east

رابعا: المصادر بالإنجليزية

1.Al-Tarawneh, Bashar Awad, and Abdul Hakim Islam Salman Al-Qaraleh. "Democracy in Kuwait: A Legislative Perspective." *Applied Science Private University*. Middle East University Jordan: Research Unit, 2023.

2.Al-Zoubi, Ali. "Civil Society in Kuwait: Challenges and Solutions." *Journal of Asian and African Studies*. London: 2021.

3.Mansour, Abdullah. "Stateless People in Kuwait 'Bedoons'." *Journal of Scientific Studies in Education*, Vol.4, No.6. Britain: 2021.

List of Resources

First: Books

1. Al-Deen, Ahmed, Studies in Governance and Democracy: The Need for Reform in Kuwait. Gulf Center for Development Policies, 2021.

2. Complete Proceedings of the Kuwaiti National Assembly, Fifteenth Legislative Term, General Secretariat, 2020.

3. Complete Proceedings of the Kuwaiti National Assembly, Sixteenth Legislative Term, General Secretariat, 2021.

4. Complete Proceedings of the Kuwaiti National Assembly, Seventeenth Legislative Term, General Secretariat, 2023.

Second: Academic Journals

1. Al-Harbi Khaled and George Shafiq, "The Effects of the COVID-19 Pandemic on the Kuwaiti National Assembly's Fulfillment of its Responsibilities and Exercising its Constitutional and Legal Powers," Journal of Legal and Economic Research, Issue 87. Mansoura University: Faculty of Law, 2024.

2. Al-Zaidi Mufid, "The 2020 Kuwaiti Parliamentary Elections: Challenges and the Will to Change," Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal, Issue 509, Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2021.

3. Ben Salama et al., "The Future of the Kuwaiti Parliamentary Experience," Journal of the Association of Arab Universities, Issue 1, Scientific Society of Faculties of Arts, 2021.

4. Al-Abdali Omar and Ghada Al-Bastaki, "Gulf Economic Challenges: Constructive and Zero-Sum Solutions." Dirasat Journal, Vol. 1, No. 1. Bahrain: Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies, 2014.

5. Al-Fadala Fahad Yousef and Nawaf Mahmoud, "Youth Unemployment in Kuwait: Reality, Challenges, and Addressing Policies: An Analytical Study," Annals of Arts and Social Sciences, Issue 23. Kuwait University: Academic Publication Council, 2023.

6. Al-Shamaileh Sami, "The Most Prominent Challenges Facing the Arab Economy," Journal of the Union of Arab Banks, Issue 87. Syria: Union of Arab Economists, 2020.

Third: Electronic Sources:

1. Amna Al-Shammari, "The Most Important Special Events of the National Assembly in 2020," Kuwait News Agency (KUNA), 2020, at the link https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2949438, accessed on August 14, 2024.

2. "4 Laws from the Legislative Map Approved by His Highness the Crown Prince," Kuwait's Al-Watan TV, 2023, at the link https://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=724023&yearquarter=20233, accessed on August 16, 2024.

3. Muhammad Al-Rumaihi, "Kuwait Votes in the Time of Corona," Asharq Al-Awsat, 2020, at the link https://aawsat.com/home/article/2664966/, accessed on August 20, 2024.

4. “What are the challenges facing the new Kuwaiti National Assembly?” Al-Arabiya TV, June 12, 2023, at the link https://www.alaraby.com/news/ accessed on August 20, 2024. 5. “Kuwait is the second most democratic and free country in the Middle East and the Arab world,” Gulf Center for Studies and Research, 2024, at https://www.csrgulf.com/2023/06/23/ (accessed August 18, 2024).

6. “The Kuwaiti National Assembly: The least stable legislative institution in the world,” Gulf Center for Studies and Research, 2024, at https://www.csrgulf.com/2023/03/20/ (accessed August 19, 2024).

7. Ali Abu Al-Malh, “Why must the democratic experiment in Kuwait survive?” Gulf House for Studies and Publishing, at https://gulfhouse.org/posts/6086/ (accessed August 19, 2024).